

قال اتحاد مصارف الكويت ان الأحد المقبل اعتبارا من 27 سبتمبر 2009 سيشهد بداية تطبيق الدوامات الموحدة للبنوك والتي سستبدأ من الساعة 8:30 صباحا وحتى الرابعة عصرا.

وعن جدوى تحديد مواعيد دوامات البنوك المحلية قال الاتحاد ان النظام الجديد لساعات العمل في البنوك الذي وضعه بنك الكويت المركزي يأتي تلبية لرغبة البنوك المحلية في المحافظة على الكوادر الوطنية العاملة في القطاع المصرفي ومراعاة ظروفهم الاجتماعية، إضافة الى مراعاة تقديم خدمات أفضل لجمهور المتعاملين مع البنوك.

تعليقاً على تقرير «كريدية أجريكول شيفرو» حول القطاع المصرفي الكويتي

اقتصاديون لـ «الأبناء»: البنوك المحلية استطاعت التكيف مع الأزمة ومواجهتها بأقل الخسائر



القطاع المصرفي المحلي محصن ضد تداعيات الأزمة العالمية

ان الكويت تعد الأقل انكشافا. وعلى صعيد متصل كشف ان من المفاجآت محليا في ظل عدم تفعيل المشاريع التنموية.

ولم يتطرق التقرير الصادر مؤخرا عن شركة كريدية أجريكول شيفرو الفرنسية انه رغم المشاكل التي تواجه شركات الاستثمار الكويتية، فإن القطاع المصرفي لا يزال الأقوى في الخليج وتعليقاً على ما أكدته «شيفرو» اجمع الاقتصاديون الذين استطلعت «الأبناء» آراءهم على أن هذا التقرير صائب الى حد ما باعتبار أن البنوك الكويتية لها مميزاتها مقارنة ببنوك المنطقة.

وأوضح ان السياسة النقدية المتبعة في الكويت ودعم المركزي للبنوك جعلها تتفوق خليجيا،

مازال غير مستقر ويمكن وقوع العديد من المفاجآت محليا في ظل عدم تفعيل المشاريع التنموية.

حجم الانكشافات

من جهته، رأى الخبير المالي علي النميش ان المصارف الكويتية صنفت الأقوى خليجيا بحكم الأنظمة الموجودة المخفنة لنشاط البنوك وعمق العمل المصرفي في الكويت الذي بدأ منذ الأريبعينات.

وأضاف أن حكم شيفرو على المصارف الكويتية كان منطوقه حجج الانكشافات المالية مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، موضحا

مشيرا الى ان المصارف الكويتية هي استباقية دائما لذلك حظيت بالفضل العالمي، وعزا قوة القطاع المصرفي الكويتي مقارنة بنظيره الخليجي الى قلة عدد البنوك الكويتية، لافتا الى ان هذا العامل خادم للقطاع المصرفي ككل ومنحه القدرة على الإدارة السهلة وتقليل نسبة المخاطر.

ورأى بوخضور ان ضعف المنافسة في السوق المصرفي الكويتي منح البنوك قوة وحد من ارتفاع نسبة المخاطر وجعلها تحظى بتقدير أفضل، مشيرا الى انه لا يمكن الجزم بالمحافظة على هذه المرتبة مستقبلا، حيث إن الوضع الاقتصادي العالمي

النقدية وامتداد تطبيقاتها في القطاع المصرفي هو الذي يرجع اليها الفضل لبقاء الكويت في وضع متين مقارنة بالدول الخليجية الأخرى. وتابع عدد البنوك الكويتية التي تتبعها البنوك حكيمة مستدركا بقوله: «وإن كانت قد حيدت نسبيا عن تلك الرقابة والانتظام الذي يتم فيه متابعة البنوك التجارية» مرجعا ذلك لأسباب سياسية خارج النطاق وتجاوز صلاحيات السياسة النقدية التي يصدرها البنك المركزي.

وأكد بوخضور ان تقرير «شيفرو» كان منطقة قراء للكفاءة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الكويتي،

معدل رأس المال أكثر من النسبة المقررة دوليا.

وعلى صعيد متصل ذكر ان البنوك تعتمد على 3 أصناف من المخصصات لاسيما مخصصات محددة لمواجهة قروض محددة ومخصصات عامة ومخصصات اختيارية لمواجهة أي طارئ، معتبرا ان هذا يمثل تحصينا ونهجا اتبعته البنوك الكويتية وجعلها في وقاية من أي هزة محتملة.

السياسة النقدية

من جانب آخر، رأى الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور انه ليس هناك أدنى شك في ان السياسة

مسجلين تحفظهم على التقرير بالنسبة للفترة المقبلة لعدم استقرار الوضع الاقتصادي العالمي وفيما يلي التفاصيل:

في البداية أقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مجموعة الأوراق المالية علي الموسى بأن التقرير يعكس حقيقة القطاع المصرفي الكويتي واجماع عالمي بهذه الحقيقة، مشيرا الى ان البنوك الكويتية تتميز بـ 3 مميزات يمكن اعتبارها منطلقا لما أقرته شيفرو.

وأضاف ان الجهاز المصرفي الكويتي يملك سيولة كافية إضافة الى كفاية رأس المال، مشيرا الى ان

من الغمبي

لكن تبقى أسئلة كثيرة بلا إجابات حاسمة وشكوك حول وضع الاقتصاد العالمي على المدى القصير والمتوسط.

وفي حوار له بمناسبة ذكرى انهيار بنك ليمان برانرز الاستثماري الأمريكي على تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» حذر رئيس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي السابق آلان غرينسبان من أن الأزمة الاقتصادية ستتكرر، ويرجعها أساسا إلى «الطبيعة البشرية».

ويبدو أن غرينسبان، الذي تولى مسؤولية السياسة النقدية في أكبر اقتصاد في العالم على مدى عقدين (رئيس الاحتياطي الفيدرالي من 1987 إلى 2006) يريد أن ينحي باللائمة بعيدا عن الجميع من سياسيين واقتصاديين في الحكومات والأسواق على حد سواء. ولأن الرجل لم يقف تأثيره بعد، إذ يستشار من قبل الأميركيين والأوروبيين حتى الآن، فما يقوله مهم جدا، وفي الوقت نفسه خطير، إذ أنه يعني أن دروسا كثيرة من الأزمة الحالية لم تتم الاستفادة منها، وأن إمكانية أن تتكرر جذري لتفادي تكرارها تبدو ضئيلة.

لعله من الممكن القبول بتحديد تاريخ انهيار واحد من أكبر أربعة بنوك استثمارية في العالم ليكون قمة هرم الأزمة المالية العالمية، إلا أن نذرها بدأت قبل ذلك بكثير وتمتد جذور أسبابها إلى أواخر القرن الماضي.

وإذا كان العالم يجمع الآن على أن بداية تفاقم الأزمة هي انهيار قطاع العقار الأمريكي منذ عام 2007، وما تلاه من أزمة القروض العقارية الرديئة، فإن الجذور تمتد في القطاع المالي إلى ثمانينيات القرن الماضي مع بداية فورة السيولة في النظام

ماذا بعد مرور عام على الأزمة العالمية؟

الدروس المستفادة.. وهل تتكرر الأزمة؟



مقر بنك ليمان برانرز الذي انطلقت منه شرارة الأزمة العالمية

(بلغ إجمالي القيمة السوقية للأصول المالية في العالم في الفترة من 2004 إلى 2006 نحو 100 تريليون دولار).

القطاع المالي

ولم يستطع المدافعون عن حرية السوق وأهمية القطاع المالي في الاقتصاد العالمي الرد على طريقتي البحث وتدخلها وضخ الأموال العامة في الاقتصاد. بل تبعت أيضا رسم استراتيجية للخروج، بمعنى سحب تدريجي وحذر لتلك الأموال من المنافذ التي ضخقت فيها وكذلك البدء في تشديد السياسة النقدية. ولا مجال للمبالغة في التخوف من أن ذلك قد يضر بالتعافي الهش ويأتي برد فعل عكسي يعمق الركود. فلم تكن تلك التدخلات وحدها وراء قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي، وإن احتاج الأمر فلا بأس من إعادة النظر في ثقافة الأسواق والأعمال المالية إجمالا وبشكل جدي وسريع وليس بتراخ دولي على أساس أن الأزمة مرت بسلا. إن ذلك التراخي قد يضر بالاقتصادات الصاعدة التي لعبت دورا باستمرار نموها خلال الأزمة في التخفيف من حدتها.

وحسب الإحصائيات المتداولة، فإنه مقابل انكماش تتراوح نسبته بين 2٪ و5٪ في المتوسط السنوي في الاقتصادات الرئيسية التقليدية، حافظت الصين وكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلا على نمو إيجابي وإن تراجع النمو بنسبة كبيرة قد تصل إلى النصف في كثير من الحالات.

الأجل عن طريق البنوك الكبرى التي سوقتها لصناديق الاستثمار في الديون في أنحاء العالم وخاصة في أوروبا.

ومع هبوط أسعار العقار في أميركا، انكشفت مراكز مستثمري الديون، خاصة البنوك الكبرى، على مخاطر بملليارات الدولارات، مما أدى إلى توقفها عن الإقراض ومطالبتها للمقرضين من المستثمرين بزيادة ضمانات السيولة عبر تسهيل أصول استثمارية، حتى الجيدة منها. ومع انفجار فقاعة العقار أصبحت تلك الرهون العقارية الهائلة ديونا معدومة، وبدأت البنوك والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار تحصي خسائرها. وبدأت الفرص بنك بي ان بي باريا الفرنسية مطلع أغسطس 2007، لتتلوه مصرف يو بي إس الاستثماري السويسري.

وتوالى أخبار الكشف عن الخسائر والانهيارات من مصرف نورذرن روك العقاري البريطاني إلى أكبر شركتين للقروض العقارية الأمريكية وهما فاني ماي وفريدي ماك اللتان تديران 5 تريليونات دولار من الديون العقارية في الولايات المتحدة. وقبل عامين دخل مصطلح جديد إلى لغة المال والأعمال والاقتصاد وهو الانكماش الائتماني Credit crunch حين توقفت البنوك عن الإقراض فيما بينها، وبدأت بقية قطاعات الاقتصاد تعاني من نقص أو انعدام القروض والاستثمارات اللازمة للإنتاج والتجارة. وتسارعت حلقة الانهيارات في القطاع المالي والمصرفي العالمي لتتكشف فقاعة السيولة الهائلة

العالمي وتباري المؤسسات المالية والمصارف الاستثمارية في ابتكار مشتقات وأدوات مالية غير تقليدية.

القطاع العقاري الأمريكي

أما القطاع العقاري، في أميركا والعالم، فقد كان العرض الطافي في تلك العلة الاقتصادية العالمية. فما بين 2000 و2006 ارتفعت قيمة العقارات السكنية في الاقتصادات المتقدمة بما يقارب الضعف، لتصل قيمة القطاع السوقي إلى نحو 75 تريليون دولار، أي ما يزيد على الدخل القومي لتلك الدول في تلك الفترة.

وأصبحت هناك مغالاة شديدة في القيمة الحقيقية للأصول العقارية. وبالطبع تم تمويل تلك العمليات العقارية بالديون الهائلة التي ساعدت على زيادة حجمها توافر ما يعرف بالأموال الرخيصة (أي نتيجة أسعار الفائدة المنخفضة)، وتسهيلات الإقراض والزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية.

وفي أميركا، تعود أزمة فقاعة العقار إلى عام 1997، عندما أخذت أسعار العقارات في الارتفاع (وكانت أسعار الفائدة وقتها متدنية جدا، مما ساعد على بدء الغليان الذي أدى إلى الفقاعة). وارتفعت قيمة العقارات في أميركا بزيادة قدرها 12 تريليون دولار في تسع سنوات إلى 20 تريليون دولار. وتميزت فورة العقار في أميركا بالقروض العقارية غير المؤمنة تماما (أي قروض لأشخاص تاريخهم الائتماني سيئ)، وتمكنت مؤسسات الإقراض من إعادة توريق تلك الديون عبر سندات ديون قصيرة

أشهر 10 تصريحات خاطئة ومضللة خلال الأزمة

بمناسبة مرور عام على الإفلاس الشهير لبنك «ليمان برانرز»، رصد «ريك نيومان» من مجلة «يو إس نيوز» قائمة بأكثر التصريحات خطأ وتضليلا خلال الأزمة المالية، وهي تصريحات صدرت من مديري شركات كبرى قبل فترة وجيزة من إفلاس هذه الشركات أو تعرضها لمشاكل كبيرة وهي مرتبة بشكل تاريخي:



1 - 27 يوليو 2007
ستانلي أونيل الرئيس التنفيذي لميريل لينش قال: إن مشكلة الـ «سب برايم» سيتم احتواؤها وأنه لا توجد أي إشارات على أنها ستؤثر على باقي أسواق السندات، بعدها بسنة بلغت خسائر ميريل لينش من هذه الأسواق حوالي 50 مليار دولار وأدت إلى إختفائه من على الخارطة.

2 - 3 أغسطس 2007
تشانز برنس رئيس سيتي جروب قال: «الكتيرون في الـ وول ستريت يشعرون بالخوف أما نحن سيتي جروب فلنا بخائفين، لقد مررنا بمثل هذا في السابق وتجاوزناه بنجاح» بعدها بعدة أشهر نحي برنس من منصب بعد تفاقم المشكلة وكاد البنك ينهار لولا دعم حكومي وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2008.

3 - 26 أكتوبر 2007
أنجلو موزيلو رئيس «كونتري وايد فاينانشال» قال: إنه لا يزال شديد الحماس حول الأوضاع المستقبلية للبنك وللصناعة المصرفية بشكل عام، بعد عدة أشهر وبسبب المشاكل التي واجهها البنك وقرب إفلاسه وافق على عرض شراء من بنك أوف أميركا لانتقاه.

4 - 5 ديسمبر 2007
مارتن سوليفان من شركة التامين «ايبه آي جي» قال أنه يعتقد أنه يوجد شركته حول الأوضاع المستقبلية للبنك وللصناعة المصرفية بشكل عام، بعد عدة أشهر وبسبب المشاكل التي واجهها البنك وقرب إفلاسه وافق على عرض شراء من بنك أوف أميركا لانتقاه.

5 - 12 مارس 2008
آلان شوارتز الرئيس التنفيذي لـ «بيير ستيرنز» قال: «سمعت بعض التخمينات بسوق الـ رهونات. وأؤكد لكم أن هذه التخمينات لا أساس لها من الصحة»، انهار البنك بعد يومين فقط من هذه التصريحات واستحوذ عليه جي بي مورغان بعد تدخل البنك الاحتياطي.

6 - 14 مايو 2008
ريتشارد سايرون رئيس «فريدي ماك» قال أنه متأكد أن الأموال التي جمعها البنك ستمتكنه من تحقيق أهدافه وزيادة العائد للمساهمين، أفلس البنك بعد 4 أشهر من هذه التصريحات واستحوذت الحكومة عليه.

7 - 16 يونيو 2008
ريتشارد فلد رئيس «ليمان برانرز» قال ان أعمال البنك وتاريخه قويان وان قوتنا المالية وحجم السيولة لم يكونا في وضع قوي مثل الوضع الحالي من قبل، أعلن البنك إفلاسه بعد 3 أشهر من هذا التصريح.

8 - 10 يوليو 2008
ريك واوونير من «جنرال موتورز» قال انه في جميع السيناريوهات التي يمكن تصورها فإن وضعنا المالي وكمية النقد المتوافرة كافية، نقد النقد لدى الشركة في ديسمبر 2008 وتلققت دعما حكوميا قبل أن تعلن الإفلاس في يونيو 2009 ضمن خطة إعادة هيكلة مدعومة من الحكومة.

9 - 17 يوليو 2008
جون فاين من «ميريل لينش» قال ان البنك في وضع مريع جدا من حيث رأسماله، انهارت عمليات البنك بعد شهرين من هذا التصريح وقام بنك أوف أميركا بالاستحواذ عليه.

10 - 20 أغسطس 2008
دانيلان مود من «فاني ماي» قال انه اذا اجتزنا المطبات الحالية فإن مستقبلا كبيرا ينتظرنا، أفلس البنك بعد شهرين وتدخلت الحكومة لدمه.